اقتصاد

خلافات برلمانية حول موازنة الجزائر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

طغت الأوضاع السياسية والاقتصادية والصحية التي تعيشها الجزائر منذ أشهر، على جلسة مناقشة مشروع موازنة 2021، على مستوى البرلمان، إذ تتحفظ أحزاب المعارضة على الموازنة بحجة عدم خدمتها مصلحة الاقتصاد عموما رغم عدم تضمينها أعباء جديدة على المواطن، فيما تتمسّك الأحزاب التي دعمت نظام بوتفليقة والآن حكومة الرئيس عبد المجيد تبون، بضرورة تمرير الموازنة لتسيير شؤون البلاد في ظروف استثنائية. وعرض وزير المالية الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2021، صباح أمس، إذ أكد أن «الموازنة العامة لسنة 2021، قد صيغت في سياق اقتصادي ومالي خاص، تميز زيادة على ذلك، بأزمة صحية عالمية جسيمة للغاية مع عواقب غير مسبوقة على جميع العملاء الاقتصاديين المتمثلين في الدولة والمؤسسة المالية وغير المالية وكذا الأسر». وأوضح بن عبد الرحمن أن «الشركات شهدت انخفاضا حادا في النشاط جراء أزمة كوفيد 19، حيث تم إغلاق أقسام بأكملها، ولا سيما في مجال البناء والخدمات (النقل والتجارة)، وعلى المستوى الاجتماعي، تكبد العمال والأسر ذوو الدخل الضعيف تخفيضات كبيرة في دخلهم، مما أثر على قدرتهم الشرائية، ما يجعل من 2021، اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، سنة تثبيت الأساسيات الاقتصادية من خلال التخفيف من الاختلالات الداخلية والخارجية في حسابات الدولة من خلال الاستخدام الفعّال للموارد المالية المتاحة».

وحول التوازنات المالية للجزائر، كشف وزير المالية الجزائري أن «عجز الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام سينتقل من 15,5 في المائة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 17,6 في المائة سنة 2021. ولم تحمل موازنة الجزائر 2021، ضرائب مباشرة جديدة قد تثقل كاهل الجزائريين وجيوبهم المنهكة بغلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، باستثناء الضريبة على جمع النفايات المنزلية. وكان المواطنون قد تعودوا على الضغط الضريبي المفروض عليهم طيلة السنوات الخمس الماضية، أي منذ بداية أزمة تهاوي عائدات النفط.

وفي السياق أكد رئيس لجنة المالية والميزانية في البرلمان، من جبهة التحرير الوطني، أحمد زغدار، «ضرورة الخروج بموازنة تكون في مستوى طموحات الشعب الجزائري، في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات تراجع المداخيل بالعملة الصعبة من جهة، وضغط الوباء العالمي من جهة أخرى». واعتبر زغدار في تصريح لـ «العربي الجديد» أن «مشروع قانون المالية المعروض أمام النواب انتصر لمعنى الدولة الاجتماعية التي لا تقبل أن يغتني فيها مواطن على حساب جوع وعطش وتشرد مواطن آخر، بدليل الاحتفاظ بميزانية الدعم في مستويات مرتفعة فوق عتبة 15 مليار دولار». من جانبه، قال النائب إلياس سعدي، من جبهة التحرير الوطني (حزب الأغلبية) إنه «على الحكومة أن تعتمد مبدأ الاستقرار التشريعي، فقبل 3 أشهر عرض نفس الوزير موازنة تكميلية، واليوم يعرض علينا موازنة جديدة مع أرقام جديدة». وفي الجهة الأخرى، ورغم انقسامها، شنت المعارضة هجوما ضاريا على الحكومة، وسط تردي الأوضاع الاقتصادية. واستغرب البرلماني محمد شريفي، من حركة مجتمع السلم (التيار الإسلامي) «تهميش موازنة 2021 القطاعات التي ركز عليها مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدم به رئيس الجمهورية شهر آب/ أغسطس الماضي، فميزانية قطاعات الفلاحة والصناعة والري ضعيفة وبعيدة عن النموذج الاقتصادي الاستشرافي الذي كان منتظرا للسنوات القادمة. أي توجه جديد يحتاج إلى إدارة ذات كفاءة وتغيير كلي للعقليات السابقة التي تسببت بأزمات في كل القطاعات».

(فرانس برس)

الطاقة المتجددة أول مصدر للكهرباء في 2025

توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن تصبح الطاقة المتجددة التي ازداد استخدامها بدرجة كبيرة هذه السنة رغم الجائحة، المصدر الأول لتوليد الكهرباء في العالم سنة 2025 أمام الفحم، داعية إلى الإبقاء على المساعدات الحكومية في هذا المجال. وقال المدير التنفيذي للوكالة، فاتح بيرول، في التقرير الصادر أمس، عن مصادر الطاقة المتجددة لسنة 2020، إن هذه المصادر «قادرة على مقاومة أزمة كوفيد لكنها لن تقوى على مكامن الغموض السياسي». وفي ظل انهيار مصادر الطاقة الأحفورية هذا العام، استحوذت مصادر الطاقة المتجددة على ما يقرب من 90 % من القدرات الإنتاجية الجديدة، بدفع من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمصادر الكهرمائية، بشكل خاص في الولايات المتحدة والصين.

مصر: 2261 احتجاجاً خلال نصف عام رغم كورونا والقمع

القاهرة - **العربي الجديد**

شهدت مصر نحو 2261 احتجاجًا، خلال النصف الأول من العام 2020، برغم جائحة كورونا وقوانين حظر التجول، إلى جانب التضييق الحكومي على حرية التعبير لمنع أي شكل من أشكال المعارضة أو الاحتجاج. ورغم هذه القيود فإن المحتجين، وفقا لتقرير لمنصة العدالة الاجتماعية (منظمة مجتمع مدني مصرية)، استخدموا مجموعة متنوعة من أدوات التعبير عن الاستياء من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خلال أشهر النصف الأول من العام. واعتمادًا على البيانات المجمعة من تقارير إعلامية مختلفة، رصدت المنصة الاتجاهات العامة للاحتجاج خلال النصف الأول من العام، والفئات الأكثر احتجاجًا أيضًا، والاحتجاجات التي جرت بشأن الجائحة.

وجاءت الاحتجاجات الاجتماعية في الصدارة لتصل إلى 1998 احتجاجًا وتلتها الاحتجاجات الاقتصادية بواقع 158 احتجاجًا، وأخيرا بلغ عدد الاحتجاجات العمالية 105 احتجاجات. وثق الفريق 41 حالة إيذاء للنفس في النصف الأول من 2020، انتهت 31 حالة منها بالوفاة، بما يشير إلى ارتفاع حاد في عدد الحالات، مقارنة بإحصائيات منتصف عام 2019، التي سجلت 15 حالة فقط.

وسُجلت غالبية هذه الاحتجاجات على أنها احتجاجات اقتصادية، على أساس الرواية الرسمية التي نشرتها الوسائل الإعلامية، والتي أفادت بأن «الصعوبات الاقتصادية» كانت سببًا للإقدام على هذا الفعل. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الفقر في مصر وصلت إلى 32,5% في 2017-2018، مقابل 27,8% في 2015، أي بزيادة قدرها 4,7%. ووفق دراسة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، في 20 يونيو/ حزيران الماضي، تحت عنوان «أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية»، فإنّ 50,1% من الأسر المصرية أضحت تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات من الأصدقاء والأقارب لتغطية احتياجاتها المعيشية منذ بدء أزمة كورونا في البلاد، نهاية فبراير/ شباط الماضي، التي لم يكن الوضع قبلها أفضل كثيراً وفق خبراء اقتصاد. ووفق تقرير منصة العدالة الاجتماعية، تظل الشكاوى والبلاغات متصدرةً لأشكال الاحتجاجات الاجتماعية، ومع ذلك، اتخذ 58 احتجاجًا شكل التظاهر أو الاعتصام داخل أماكن العمل أو قطع الطرق، حسب التقرير الحقوقي.

أخبار

العراق يملك احتياطيات من القمح تكفي عاماً

قال وزير التجارة العراقي، علاء الجبوري، أمس الثلاثاء، إن بلاده تملك ما يزيد عن خمسة ملايين طن من احتياطيات القمح الاستراتيجية من محصولها المحلي، ما يكفي لمدة عام. ونقلت صحيفة الصباح المملوكة للدولة

قول الوزير العراقي إن هذا يعني أن الاحتياطيات الاستراتيجية للقمح تحت السيطرة. ويسعى العراق إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية. وقال وزير الزراعة العراقي، محمد كريم، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إن بلاده تسعى خلال الفترة المقبلة لتحقيق اكتفاء ذاتي من عدة محاصيل زراعية، معلنا قرب توقيع نحو 200 ألف عقد لمشاريع زراعية وأخرى تتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها. يأتي ذلك ضمن خطة تهدف لتعزيز الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية واللحوم، حسب ما قال كريم، مؤكدا أن الحرائق التي طاولت حقول القمح هذا الموسم لم تتجاوز 1% من مجموع المساحات المزروعة والبالغة 15 مليون دونم.

الإمارات: لا خطط لزيادة ضريبة القيمة المضافة

قالت وزارة المالية الإماراتية أمس، إن البلاد ليست لديها أي خطط لزيادة ضريبة القيمة المضافة عن خمسة بالمئة في الوقت الحالي. واتفقت الدول العربية الخليجية الست جميعها على فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة خمسة بالمئة بعد أن أضر نزول أسعار النفط بإيراداتها. وفرضت السعودية والإمارات والبحرين الضريبة بالفعل، فيما رفعتها السعودية لثلاثة أمثالها هذا العام. وقالت سلطنة عمان الشهر الماضي إنها تعتزم تطبيقها في إبريل/ نيسان. وقالت وزارة المالية الإماراتية في بيان إنه لا توجد «أي خطط أو قرارات في الوقت الراهن لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة عن خمسة بالمئة في الدولة».

ارتفاع احتياطي الكويت الأجنبي

أظهرت بيانات رسمية، أمس، ارتفاع الأصول الاحتياطية الأجنبية للكويت خلال سبتمبر/ أيلول الماضي بنسبة 1,94 بالمئة على أساس شهري، لتبلغ 14,652 مليار دينار (48,1 مليار دولار). وأوضح التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي، أن الأصول الاحتياطية للكويت كانت في أغسطس/آب الماضي نحو 14,37 مليار دينار (47,17 مليار دولار). وعلى أساس سنوي، زادت الاحتياطيات بنسبة 24,5 بالمئة في سبتمبر الماضي، من 11,772 مليار دينار (38,63 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019.

مال وسياسة

الحرب ترفع خسائر اليمن إلى 181 مليار دولار

قدّر تقرير حديث ارتفاع الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن الى حوالي 181 مليار دولار، إذا استمرت الحرب عامين إضافيين

صنعاء ـ **محمد راجح**

لم تعد الحرب الجارية في اليمن والنزاع الدائر بتركزّان على المعارك العسكرية بل أصبحا محددَين بشملان كافة المجالات الاجتماعية والسياسية، وخصوصاً الجانب الاقتصادي الذي استحوذ أخيراً على الجزء الأكبر في هذا الصراع الدائر.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث، منذ الشهر الماضي للوصول إلى توافق أطراف الحرب على الحل المؤقت المعروض المعروف «بالإطار المشترك»، إلا أن الصراع الاقتصادي يستمر في الارتفاع ضارباً عرض الحائط بكل المحاولات التوافقية وما وصل إليه اليمنيون من تدهور معيشي حاد بسبب هذا الصراع والحرب الدائرة منذ نحو ست سنوات.

وتسببت الحرب والصراع الدائر في انكماش تراكمي واسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره تقرير رسمي بنحو 46,1% للفترة ما بين 2014 و2019.

وقدر التقرير الصادر الأسبوع الماضي عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الحكومي بالتعاون مع اليونيسف والبنك الدولي، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن تصل الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 181 مليار دولار في حال استمر الصراع والحرب في اليمن عامين إضافيين.

وبخلاف التكلفة الاقتصادية، هناك تكلفة اجتماعية نتيجة تردي الوضع الاجتماعي والإنساني حيث عصفت باليمن أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليمياً وعالمياً بحسب تقديرات الأمم المتحدة والتي تشير إلى أن 24,3 مليون شخص أي أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى نوع من المساعدات منهم 14,4 مليوناً في عوز شديد. كما يقدر أن نحو 40% من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيسي، مما أدى إلى زيادة إجمالي معدل الفقر، حيث يتراوح، وفقاً للتقديرات، من 71% إلى 78,8%، وحسب بيانات رسمية، سجل قطاع النفط والغاز أعلى انكماش تراكمي بلغ نحو 80,1% نتيجة توقف صادراته حيث يعتبر المورد الأساسي في تغطية نفقات الدولة ويغطي ما نسبته 50% إلى 60% من الإيرادات العامة للدولة، في حين تفاقم وضع المالية العامة مع توقف النفقات الاجتماعية والتنموية بما في ذلك مرتبات موظفي الدولة ونفقات التشغيل، مع تعطل إيرادات النفط وتعليق دعم المانحين للموازنة وانكماش الإيرادات الضريبية.

وانخفضت النفقات العامة بحوالي 47% مقارنة بما كانت عليه في أخر عام قبل الحرب، مما أدى إلى توقف مشاريع البرنامج الاستثماري العام وتعليق سداد فوائد وأقساط الدين العام وعدم سداد المتأخرات المستحقة للموردين والمقاولين.

ويبين الخبير الاقتصادي والباحث في المعهد المالي، علي الوشاح، مدى الضرر الذي لحق باليمن منذ ما يزيد على خمس سنوات بسبب الحرب وما خلّفته من تركة ثقيلة تتفاقم من عام لآخر مع استمرار الحرب والصراع على كافة المستويات بالأخص في الجانب الاقتصادي مع تفكك مؤسسات الدولة وتشتتها وتمزقها. ويضيف الوشاح في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن خسائر اليمن تتراكم بسبب الحرب بعد أن فقد الاحتياطي النقدي من البنك المركزي الذي كان يزيد عن 5 مليارات دولار، وكذا الإيرادات النفطية والغازية والتي تقدر بنحو 10 مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى فقدان موارد أخرى مثل عائدات تصدير الأسماك والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى نحو 100 مليار ريال (الدولار = نحو 830 ريالاً في السوق السوداء) سنوياً إيرادات ضريبية وجمركية، إلى جانب ما أصاب بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من تدمير وقصف وتوقف خطوط الإنتاج، إذ كانت من أهم قطاعات التشغيل في اليمن.

وحسب تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات الذي نفذه البنك الدولي بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن تكلفة الأضرار في اثني عشر قطاعاً في ست عشرة مدينة شملها التقييم تراوحت بين 6,9 و8,5 مليارات دولار حتى يناير/كانون الثاني الماضي، فيما تتراوح تكلفة إعادة الإعمار واحتياجات التعافي لتلك القطاعات بين 20-25 مليار دولار. لكن المحلل الاقتصادي، محفوظ عبد الله، يفسر أن هذا التقييم لحجم الأضرار وتحديداً الاحتياجات يظل تقييما جزئياً وغير مكتمل، لأن التقييم الشامل من وجهة نظره يتطلب تقييم الأضرار لكل القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى كل المدن والمناطق الحضرية والريفية التي تضررت في منشآتها وبنيتها التحتية، إضافة إلى تغطية النطاق الزمني الممتد من بداية الصراع وحتى لحظة الخروج منه فضلا عن تقييم حجم الأضرار والخسائر في كافة المنشآت العامة.

ويرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الحرب جففت منابع الاقتصاد اليمني التي كانت متاحة وهي محدودة للغاية لكنها كانت مهمة للغاية بالنظر لحجم الفرص الأخرى المتاحة التي يمكن استغلالها، إذ كان الاقتصاد اليمني قائماً على النفط والغاز كمورد رئيسي ومع تعطيل العمل بهذا المورد نتيجة توقف الإنتاج والتصدير وخروج معظم الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع حدث ما يشبه الانهيار الذي ضرب لاحقاً العملة وفاقم الفقر والبطالة وتسبب في تدهور الأوضاع المعيشية لليمنيين.

الحرب دفعت الكثير من الأسواق والمنشآت الاقتصادية (فرانس برس)

%46,1

تسبب الصراع الدائر في انكماش تراكمي واسع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن، قدّره تقرير رسمي بنحو 46,1% للفترة 2014 – 2019.

سورية

تعديل «قانون العلم» لمواجهة الأزمة

امين العاصي

عدّل رئيس النظام السوري، بشار الأسد، ما يُسمّى «مرسوماً تشريعياً» كان قد أصدره في عام 2007 يتضمن قانون خدمة العلم (الخدمة العسكرية) المتعلقة بدفع البدل للراغبين في عدم تأدية الخدمة الإلزامية في قوات النظام، حيث وسّع نطاق المستفيدين، في مؤشر على أن النظام يمرّ بأزمة اقتصادية خانقة دفعته إلى البحث عن القطع الأجنبي بشتى الطرق والوسائل.

وشملت التعديلات، بحسب نص المرسوم المعدل الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا)، أول من أمس، مبالغ البدل النقدي الواجب دفعها من قبل المكلفين بالخدمة الذين تقرر وضعهم بخدمة ثابتة (المرضى وأصحاب بعض العاهات)، والبدل النقدي للمكلفين المقيمين خارج الأراضي السورية في دول عربية أو أجنبية.

وبحسب التعديل الجديد، يحقّ للمكلّف الخدمة الإلزامية الذي تقرر وضعه بخدمة ثابتة، دفع بدل نقدي مقداره ثلاثة آلاف دولار أو ما يعادلها بالليرة السورية، وفق سعر الصرف الذي يحدده مصرف سورية المركزي بتاريخ التسديد. ووفق المصرف، فإن الدولار الأميركي الواحد يعادل حالياً نحو 1250 ليرة سورية. كذلك نصّ التعديل الجديد على أنّ من حق العسكريين الموجودين الآن في الخدمة الإلزامية الاستفادة من أحكام هذا البند. وحدد المرسوم البدل النقدي للمطلوب إلى الخدمة الإلزامية والمقيم خارج الأراضي السورية في دول عربية أو أجنبية، وفق الآتي: ثمانية آلاف دولار لمن كان مقيماً مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولم يتم أربع سنوات قبل أو بعد دخوله سنّ التكليف.

وتسعة آلاف دولار إذا كان مقيماً مدة لا تقل عن سنتين ولم يتم ثلاث سنوات قبل أو بعد دخوله سنّ التكليف. وعشرة آلاف دولار لمن كان مقيماً مدة لا تقل عن سنة واحدة ولم يتم سنتين قبل أو بعد دخوله سنّ التكليف. وثلاثة آلاف دولار لمن وُلد في دولة عربية أو أجنبية وأقام فيها، أو بغيرها إقامة دائمة ومستمرة حتى دخوله سنّ التكليف.

وستة آلاف و500 دولار لمن وُلد وأقام في دولة عربية أو أجنبية مدة لا تقل عن 10 سنوات قبل دخوله سنّ التكليف ويطرح منها مبلغ 500 دولار عن كل سنة إقامة تزيد على ذلك، وحتى 17 سنة ضمناً. كذلك نص المرسوم على حالات أخرى، ومنها حامل الماجستير وغيره.

وتؤكد التعديلات التي أجراها الأسد على دفع البدل في قانون ما يسمّيه النظام «خدمة العلم» أن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تعصف بهذا النظام تدفعه إلى البحث عن مصادر عن القطع الأجنبي، وخاصة من الدولار واليورو كي يتفادى انهياراً اقتصادياً شاملاً بدأت تظهر نذره أخيراً، مع عدم قدرة حكومة النظام على توفير مادتي الخبز والبنزين للمناطق التي تسيطر عليها. واضطر عدد كبير من الشباب السوري إلى الهجرة من البلاد حتى لا يلتحقوا بالخدمة في قوات النظام التي تخوض حرباً ضد السوريين منذ عام 2011، حيث انطلقت الثورة المطالبة بالتغيير.

وقال منير، وهو شاب من مدينة حلب يقيم في جنوب تركيا ومطلوب للخدمة الإلزامية في قوات النظام: «لا أفكر في العودة الى البلد ما دام هذا النظام موجوداً»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: هل يعقل أن نعمل ليل نهار في غربتنا لكي ندفع ما نجنيه لبشار الأسد. ومتفقاً معه، جزم عبد الله المقيم في مدينة إستنبول التركية بأن أغلب الشباب السوري المغترب لا يفكر في العودة، مشيراً إلى أن النظام «يطلب مبالغ عالية جداً ليس بمقدور الغالبية من المطلوبين للخدمة العسكرية على دفعها»، وفق عبد الله. من جانبه، يرى وائل علوان، وهو باحث في مركز «جسور» للدراسات في حديث مع «العربي الجديد»، أن «نظام بشار الأسد يمرّ بأزمة اقتصادية حادة جداً»، مضيفاً: «ظهر منذ أيام في مقطع فيديو ليوجه رسالة مباشرة إلى أصحاب رؤوس الأموال التجارية الداخلية يخوفهم فيها من إخراج أموالهم خارج سورية، حين أشار إلى أن 40 مليار دولار لسوريين ضاعت أو معرضة للضياع في لبنان». وأكد علوان أن النظام «يمرّ بوضع كارثي».

النظام يعجز عن حل الأزمات المعيشية للسوريين (وائل بشارة/فرانس برس)

أخبار العرب

ارتفاع اسعار السلع والخدمات في مصر

صعد التضخم السنوي في مصر بنسبة 4,6 بالمئة خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مقارنة مع 3,3 بالمئة في سبتمبر/ أيلول السابق له. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، إن التضخم على أساس شهري صعد بنسبة 2,3 بالمئة خلال الشهر الماضي، مقارنة مع صفر بالمئة في سبتمبر السابق له.

ويعود ارتفاع أسعار المستهلك على أساس سنوي، إلى صعود أسعار مجموعة الفواكه بنسبة 4,5 بالمئة، وقفزت أسعار مجموعة المشروبات والسجائر بنسبة 11,1 بالمئة. كذلك، ارتفعت أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 5 بالمئة، والرعاية الصحية بنسبة ارتفاع بلغت 5,9 بالمئة، كما ارتفعت مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 3,8 بالمئة. وتأثرت أسعار التضخم في مصر خلال الشهور الماضية، ارتفاعاً، مع تعديل أسعار النقل إلى جانب تنفيذ زيادة على أسعار تعرفة الكهرباء في البلاد.

انكماش اقتصاد السعودية بنسبة 4,2%

أظهرت بيانات حكومية، أمس الثلاثاء، أن اقتصاد السعودية انكمش بنسبة 4,2% في الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2019، وذلك بعد يوم من تعديل وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية العالمية، النظرة المستقبلية للمملكة إلى سلبية، وعزت ذلك إلى ضعف الأوضاع المالية والميزان الخارجي لأكبر مصدر للنفط في العالم.

والربع الثالث هو خامس فصل من النمو السلبي للناتج المحلي السعودي على أساس سنوي، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء التي رصدتها «العربي الجديد». لكن الهيئة قالت إن الاقتصاد نما 1,2% على أساس فصلي، مقارنة بالربع الثاني من العام (إبريل/نيسان حتى يونيو/ حزيران). ولم تقدم الهيئة تفاصيل حول أداء القطاعين النفطي وغير النفطي في فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر/ أيلول. وكان الاقتصاد السعودي قد انكمش بنسبة 7% في الربع الثاني، في مؤشر على مدى عمق تداعيات فيروس كورونا على القطاعين النفطي وغير النفطي.

تقارير عربية

تونس

تونس: المستثمرون قلقون من استنزاف أموال البنوك

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يبدي المتعاملون الاقتصاديون في تونس مخاوف من تفاقم أزمة السيولة في البلاد وتقلّص فرص المستثمرين في الحصول على التمويلات المصرفية اللازمة لاستعادة أنشطتهم، بسبب الطلب الحكومي المرتفع على أموال البنوك لتمويل عجز الموازنة المتفاقم نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا وتراجع إيرادات الدولة. وبسبب احتياجاتها المالية، توجهت حكومة هشام المشيشي بطلب إلى البرلمان مؤخرا ضمن مشروع الموازنة التعديلي لاقتراض 10 مليارات دينار (3,6 مليارات دولار) من السوق الداخلية لتمويل عجز الموازنة الذي بلغت نسبته لأول مرة في تاريخ البلاد 14%. وفجّر الطلب الكبير على الاقتراض الداخلي جدلاً واسعاً بشأن الدفع الرسمي نحو تحميل القطاع البنكي ثقل نفقات الدولة، ما دفع الحكومة إلى إعلان سحب مشروع قانون الموازنة التكميلي، يوم الاثنين الماضي، لإعادة النظر فيه، بعد أن طالبها البرلمان والبنك المركزي خفض خطط إنفاقها. لكن رئيس الحكومة، قال في اليوم التالي في مؤتمر صحافي إن الدولة لا تملك خيارات أخرى لتمويل عجز الموازنة، مؤكدا نيّة الحكومة التوجه نحو القطاع المصرفي من أجل تعبئة الموارد اللازمة لسداد الأجور وتسيير النفقات الأساسية لتامين واردات الغذاء والدواء والطاقة.

الحكومة تتجه نحو اقتراض 1,8 مليار دولار من صندوق النقد والبنك الدوليين

ويأتي اللجوء المتزايد للاقتراض الداخلي، في ظرف يتسم بصعوبة الولوج للسوق المالية العالمية، خاصة مع تدهور التصنيف السيادي لتونس وارتفاع كلفة الاقتراض من هذه السوق، تبعا لشح السيولة من جراء تأثير الأزمة الصحية على مدينونية الدول وعزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في اقتصادات الأسواق الناشئة. وتعوّل الحكومة على شراء البنك المركزي سندات خزانة لتمويل العجز، لكن البنك يبدي تحفظا، مشيرا إلى أن هذه الخطوة سترفع التضخم وتخفض الاحتياطيات وتضغط على العملة المحلية ضمن مخاطر أخرى.

ولم تحدد الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية بعد موقفها من طلبات الحكومة بشأن توفير ما لا يقل عن 5 مليارات دينار لتمويل الموازنة في عضون الشهرين القادمين إلى جانب تمويل موازنة العام القادم، وفق عضو الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، أحمد الكرم.

وأشار الكرم في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى اجتماعات ثلاثية بين الحكومة وجمعية البنوك والبنك المركزي لإيجاد صيغ تسمح بمواصلة القطاع البنكي لدوره في تمويل ميزانية الدولة وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ساهمت البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الموازنات بشكل فاعل وسط انتقادات لمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على تمويلات البنوك.

ويساهم القطاع البنكي سنوياً في الاقتراض الداخلي ما بين مليارَي و4 مليارات دينار، حيث تراوحت القروض التي تحصلت عليها الدولة من السوق الداخلية بين 1,9 مليار دينار عام 2017 وحوالي 4,4 مليارات دينار عام 2019.

كما بلغت القروض التي تمت تعبئتها من القطاع البنكي العام الجاري 2,4 مليار دينار بحسب وثيقة تنفيذ الميزانية إلى حدود شهر أغسطس/ آب الماضي، فيما وصلت خدمة الدين إلى 5 مليارات دينار.

وتتفاوت صعوبات الحصول على التمويل من جانب القطاع الخاص من نشاط إلى آخر، إلا أن القطاع السياحي يبدو أكثر تأثراً، وفق المستثمر في قطاع الأسفار والسياحة ظافر لطيف، الذي قال لـ«العربي الجديد» إنه من المرجح تزايد الصعوبات التي يواجهها القطاع في الحصول على التمويلات في ظل المزاحمة الحكومية على الاقتراض، مرجحا تباطؤ البنوك في دراسة ملفات العملاء وتشددها في منح القروض نتيجة ارتفاع المخاطر وشح التمويلات في ظل تداعيات جائحة كورونا الحالية.

وأضاف لطيف أن العاملين في القطاع السياحي لم يتحصّلوا على أي تمويلات لمجابهة الأزمة وتجنب الغلق رغم وعود حكومية بتوفير 500 مليون دينار من القروض بضمان الدولة منذ مايو/ أيار الماضي. وفي السياق، اعتبر الخبير المالي خالد النوري، أن التقديرات الحكومية بشأن البنوك والمؤسسات المالية، أحمد الكرم.

الاقتراض الداخلي غير واقعية، وغير قابلة للتحقيق، مشيرا إلى أن قدرات القطاع المالي على التمويل محدودة ولا تتعدى 3 مليارات دينار على أقصى تقدير.

وقال النوري لـ«العربي الجديد» إن السوق المالية التونسية محدودة، مؤكدا أن النواتج البنكية الصافية للبنوك لم تتجاوز 5,5 مليارات دينار العام الماضي، ما يفسّر مخاوف المتعاملين الاقتصاديين من تجفيف قروض الدولة للسيولة. وأشار إلى ضرورة البحث عن بدائل لتجنب الحلول المرهقة للقطاع المالي، الذي أثبت قدرة على الصمود رغم الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، داعيا إلى عدم تحميل القطاع المصرفي ثقل نفقات الدولة المترتبة عن زيادة الأجور والتوظيف العشوائي وفسح المجال أمام البنوك للقيام بدورها الأساسي في تمويل الاستثمار وتوفير الحلول المالية للقطاعات المتعثرة. وإلى جانب الاقتراض الداخلي، تتجه الحكومة نحو اقتراض 1,8 مليار دولار من صندوق النقد والبنك الدوليين لتمويل موازنة 2021، وذلك من جملة 6 مليارات دولار تحتاجها البلاد لتمويل موازنة الدولة.

جائحة كورونا أضرت بالأنشطة السياحية وقلصت فرصها في الاقتراض (الأناضول)

الكويت

3 مليارات دولار تدفقات أجنبية للبورصة

أحمد الزعبي

رغم الركود الاقتصادي الذي يعيشه العالم، إلا أنه مع اقتراب ترقية بورصة الكويت في مؤشر «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة «MSCI» والمقررة صباح اليوم الأربعاء، تشير التوقعات إلى تدفق أموال أجنبية بأكثر من 3 مليارات دولار إلى البورصة، بحسب ما ذكره تقرير المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية. وقال التقرير الحديث الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» إن إضافة بورصة الكويت إلى مؤشر «MSCI» تأتي في ظل التراجع الكبير لمؤشرات الأسهم خلال الفترة الماضية بسبب الأداء السيئ للاقتصاد والتداعيات الخطيرة لجائحة كورونا.

وأضاف التقرير أن التدفقات المتوقعة أقل من التقديرات السابقة، ولكن على الرغم من ذلك فإن إعادة التصنيف التدريجي للبورصة الكويتية من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق دون الناشئة يجب أن تعوض هذا الانخفاض بمرور الوقت.

وفي السياق، قال مصدر في شركة «بورصة الكويت» لـ «العربي الجديد» إن بلاده تستحوذ على الحصة الأكبر من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق دون الناشئة، بوزن 26,29%. وتابع المصدر الذي رفض ذكر اسمه، أن الترقية ستشمل 7 أسهم.

من جانبه، أكد المحلل المالي الكويتي، مبارك الهاجري، لـ «العربي الجديد» أن ترقية بورصة الكويت في مؤشر «مورغان ستانلي» خطوة إيجابية، وستمنح الأسواق الكويتية دفعة كبيرة وقد تساهم في التعافي من تداعيات كورونا.

وأضاف الهاجري أنه على الرغم من تأجيل ترقية بورصة الكويت لمؤشر الأسواق الناشئة بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن الأنباء الواردة تؤكد اهتمام المستثمرين الأجانب بالخطوة التي ستساهم في تحسن الأوضاع وجذب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى سوق الأسهم الكويتية. وستصبح بورصة الكويت الرابعة خليجياً التي تنضم إلى MSCI، للأسواق الناشئة بعد الإمارات وقطر والسعودية، فيما تستحوذ الأسهم الكويتية قبل الترقية على الحصة الأكبر في السوق ما دون الناشئ Frontier Market، وبوزن نسبي يبلغ أكثر من 30 %.

وكان من المقرر أن تتم ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ على مؤشرات MSCI، خلال مراجعتها نصف السنوية في مايو/ أيار 2020، إلا أنه ونظراً لتأثير تفشي كورونا على قدرة المستثمرين العالميين لاستكمال المطلوب منهم قبل تنفيذ دخول استثماراتهم، أعلنت «MSCI»، في إبريل/ نيسان الماضي، تأجيل الترقية إلى الشهر الجاري.

بدوره، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، مروان سلامة، لـ «العربي الجديد» إن الحدث ينبغي أن يتم تسليط الضوء عليه بشكل كاف، لافتاً إلى أن ترقية البورصة خطوة مهمة حيث يتنبع مديرو الصناديق هذا المؤشر على نطاق واسع.

وأشار سلامة إلى أن التوقعات السابقة التي تم تقديرها بتدفقات استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار، انخفضت إلى ما دون 3 مليارات دولار بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والركود الذي تشهده مختلف دول العالم والتداعيات الخطيرة الناجمة عن جائحة كورونا.

وأكد أن بورصة الكويت كانت قد حققت العديد من المكاسب قبل جائحة كورونا، خاصة على مستوى القيمة السوقية التي قفزت بنسبة 18%، إذ ارتفعت إلى 115 مليار دولار، من ناحيته، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الكندري، إنه من المفترض أن تساهم الترقية في وضع الشركات الاستثمارية الكويتية تحت أنظار كبار المستثمرين في العالم مما يعود بالنفع على زيادة حجم السيولة في البورصة.

وأوضح الكندري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن الخطوة يجب أن تواكبها إصلاحات تتعلق بالأمور التنظيمية لجعل السوق أكثر جاذبية واستقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية.

إلى ذلك، ذكرت وكالة بلومبيرغ أن اللحظة المرتقبة لبورصة الكويت تفتقر إلى الزخم المعتاد قبل الترقية، في إشارة منها إلى أن مؤشرات الأسهم في البلاد لم تتعاف بعد من الركود الناجم عن فيروس كورونا.

وقالت إنه بالكاد يمكن النظر إلى مؤشر الأسهم المحلية الرئيسي، الذي فشل في تحقيق الاندفاع المتوقع أو الزخم المعتاد الذي يسبق ترقية تصنيف الأسهم إلى مؤشرات أعلى.

وأشارت الوكالة في توضيح هذه النقطة إلى أن المستثمرين «في العادة» يتدافعون لشراء الأسهم في الأسواق التي ستتم ترقيتها في وقت وشيك في اللحظة التي يتم فيها الإعلان عن تنفيذ قرار الترقية المعلق، من أجل الاستغلال المبكر لتدفق الأموال من الصناديق الاستثمارية السلبية، وهي النوافذ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تستمر عادة لمدة عام تقريبا، حيث كان الحال كذلك لدى ترقية الأسهم في دول أخرى في المنطقة كالإمارات وقطر والسعودية.

وتساءلت الوكالة قائلة: «أين السباق الذي يسبق الإدراج؟»، حيث لم يسجل مؤشر الكويت الاتجاه الصعودي المعتاد قبل الترقية على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة.

ارتفاع التضخم في السودان إلى 230%

تصاعد معدل التضخم السنوي في السودان ليسجل نسبة 229,85 في المائة، خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مقارنة بـ212,29 في المائة في سبتمبر/ أيلول السابق له. وجاء، في بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في السودان، أمس الثلاثاء، أن معدل التضخم الشهري ارتفع بنسبة 17,56 في المائة في أكتوبر مقارنة بالشهر السابق له. ونسب التضخم المرتفعة في البلاد، تعود بشكل رئيس إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية (الجنيه)، إلى متوسط 280 مقابل الدولار الواحد في السوق السوداء، مقابل 55 جنيها لكل دولار في السوق الرسمية، وسط تذبذب في وفرة النقد الأجنبي. وأرجع الإحصاء ارتفاع التضخم، إلى صعود جميع مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات، إذ قفز معدل التضخم السنوي فيها بنسبة 194,53 في المائة خلال الشهر الماضي، مقابل 175,60 في المائة في سبتمبر/ أيلول الماضي.

أخبار العالم

«جنرال موتورز» تطور مركبات كهربائية

أعلنت مجموعة «جنرال موتورز» الأميركية المصنعة للسيارات توظيف ثلاثة آلاف مهندس وخبير معلوماتية ومصمم، بهدف تطوير مركبات كهربائية وذاتية القيادة. وقد باشرت المجموعة بعمليات التوظيف هذه على أن تستمر حتى الربع الأول من 2021.

وشدد رئيس جنرال موتورز، مارك رويس، على أهمية مواصلة المجموعة «التوظيف والاستعانة بمواهب متنوعة جديدة»، وفق بيان صحافي. واعتبر أن «هذا يظهر بوضوح أننا مصممون على الاستمرار في تطوير البرمجيات التي نحتاج إليها للهيمنة على سوق المركبات الكهربائية، وتحسين تجربة الزبائن والحصول على يد عاملة من ذوي الخبرة في مجال البرمجيات».

تعيين وزير مالية جديد في تركيا

عين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، نائب رئيس الوزراء السابق لطفي علوان، في منصب وزير الخزانة والمالية، بعد ساعات من إعلانه قبول استقالة الوزير السابق وصهره برات البيرق. ونشرت الجريدة الرسمية منتصف ليل الثلاثاء، المرسوم الرئاسي بتعيين علوان بمنصبه الجديد. وعلوان سبق أن شغل وزارات سابقة، منها الاتصالات والمواصلات، والتنمية، فضلا عن توليه منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو. وكان البيرق قد أعلن، يوم الأحد الماضي، الاستقالة لأسباب صحية، بعد يوم من تعيين أردوغان وزير المالية السابق ناجي إقبال في منصب محافظ البنك المركزي خلفا لمراد أويسال، الذي أقاله من منصبه. وانعكست التغييرات التي شهدتها تركيا في منصبي وزير المالية والبنك المركزي على سعر صرف الليرة، لتشهد تحسنا ملحوظا.

اقتصاد الناس

دفع تفاؤل المستثمرين باحتمال اعتماد لقاح كوفيد 19، الذي أعلنت عنه شركتا فايزر وبيونتيك يوم الاثنين، الأسهم العالمية إلى الارتفاع إلى مستويات قياسية. كما أنعش عمليات التداول في أسهم المصارف والطيران والبنوك ورفع أسعار النفط وأسهم شركات الطاقة

مفاعيل اللقاح

تفاؤل المستثمرين يدفع الأسواق لانتعاش قياسي

موسى مهدي

بعث الإعلان عن لقاح يحتمل أن يتم اعتماده قريباً لجائحة كورونا، التفاؤل في أوساط المستثمرين أمس الثلاثاء، وليومٍ الثاني على التوالي تواصلت الرهانات في أسواق الأسهم العالمية على صفقات الشراء، بعد شهور من التردد والخوف والحذر الذي دفعهم لتكديس السيولة. وعاشت أسواق المال أمس، ما يشبه الانقلاب، وتحركت معنويات المستثمرين من الإحباط والنظرة السلبية للمستقبل إلى تفحص السوق، بحثاً عن المكاسب الكبرى في القطاعات التي كانت منبوذة طوال الشهور الماضية من العام الجاري. وتركزت الرهانات على الأسهم التي ضربتها جائحة كورونا بشدة خلال الشهور الماضية، وتعاني شركاتها من الإفلاس في قطاعات الطيران وخدمات السفر والسياحة وشركات النفط. ويذكر أن شركتي «فايزر» (Pfizer) و«بيونتيك» (BioNTech)، أعلنتا ظهر الاثنين، أن اللقاح ضد فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» الذي تعملان على تطويره «فعال بنسبة 90%». بعد التحليل الأولي لنتائج المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وهي الأخيرة قبل تقديم طلب ترخيصه. وفي أعقاب هذا الإعلان، استفاد العديد من القطاعات التجارية من التفاؤل بعودة النشاط الاقتصادي والتجاري العالمي إلى مساره الطبيعي، كما سجلت مؤشرات البورصات العالمية ارتفاعات قياسية لم تشهدها خلال عقود. وحسب البيانات المالية اليابانية، ارتفع مؤشر» نيكاي 225» الرئيسي في طوكيو، أمس الثلاثاء إلى أعلى مستوياته في 29 عاماً، كما سجلت مؤشرات «فوتسي 100» في لندن ومؤشر ستوكس فرانكفورت ارتفاعات قياسية مستفيدة من أنباء اللقاح، واندفاع المستثمرين لتنفيذ صفقات شراء ضخمة على أمل تحقيق أرباح من الأسهم التي ضربتها جائحة كورونا. وما رفع من مصداقية اللقاح توجه الولايات المتحدة لإصدار ترخيص له في غضون أسابيع قليلة. كما رحب الرئيس الأميركي (الخاسر في الانتخابات الأخيرة) دونالد ترامب في تغريدة، بهذا الإعلان معتبراً أنه «نبأ رائع». من جانبه، أكد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن أنه يرى مؤشر «أمل» في إعلان شركتي «فايزر» و«بيونتيك» محذراً من أن «المعركة ضد الفيروس» لا تزال طويلة. ويتوقع خبراء أن يلعب الإعلان عن اللقاح دوراً رئيسياً في تغيير السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في العالم. ووصفه البروفسور جيمس تشالرز من جامعة ردني في استكلندا بأنه يمثل «انفلاباً في المعركة ضد جائحة كورونا». ويتوقع مستثمرون في أميركا أن يقود اللقاح الذي يتزامن استخدامه مع الحزمة المالية التحفيزية المتوقعة في يناير/ كانون الثاني بنحو تريليوني دولار، إلى إجراء تعديل في السياسة النقدية الأميركية، خاصة وأن هناك توقعات بأن يقود نجاح اللقاح والتحفيز المالي إلى زيادة معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال العام المقبل، وبالتالي إجبار مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) على زيادة معدل الفائدة المصرفية. كما يُتوقع أن يلعب اللقاح دوراً في تحفيز الطلب على الطاقة، وأن يرفع تبعاً لذلك أسعار النفط والغاز الطبيعي. وحتى منتصف نهار أمس الثلاثاء، كانت أسعار النفط وأسهم الشركات النفطية الكبرى في أميركا وأوروبا من أكبر المستفيدين إلى جانب شركات الطيران والسفر والترفيه والفنادق والخدمات المصاحبة لصناعة السفر. وكسب خام برنت في نهاية تعاملات يوم الاثنين 2,95 دولار في لندن، كما تواصلت المكاسب أمس على الرغم من مبيعات جني الأرباح التي تعرض لها النفط في بداية تعاملات أمس الثلاثاء. وحسب بيانات بلومبيرغ في منتصف الظهيرة أمس الثلاثاء، كسب خام برنت 48 سنتاً ليرتفع إلى 42,88 دولاراً، وجرى تداول خام برنت القياسي عند قرابة 43 دولارا للبرميل، كما ارتفع سعر خام غرب تكساس 37 سنتاً إلى 40,66 دولارا. ودفعت أنباء اللقاح بعض تجار النفط للتهافت على شراء العقود المستقبلية، خاصة الخامات الخفيفة أو ما يطلق عليه في السوق اسم «سويت كرود» الذي يستخدم بكثافة من قبل المصافي في وقود الطائرات. في هذا الصدد، قال راسل هاردي الرئيس التنفيذي لشركة فيتو، كبرى شركات الوساطة السويسرية في تجارة النفط أمس الثلاثاء، إن أسعار النفط ستتجه صوب نطاق يتراوح بين 45 و49 دولاراً للبرميل أو حتى 50 دولاراً في الأشهر القليلة المقبلة. من جانبه راجع مصرف «سيتي غروب» توقعاته لسعر الخامات في العام المقبل. وقال في مذكرة لزبائنه يوم الاثنين، إنه رفع توقعاته لكل من خام برنت وخام غرب تكساس بنحو 5 دولارات. وقدر أن يبلغ سعر خام برنت في المتوسط 54 دولاراً في العام المقبل، بينما قدر أن يبلغ خام غرب تكساس 49 دولاراً للبرميل. وعلى صعيد المصارف التجارية التي عانت بشدة خلال النصف الأول من العام من أزمات مخصصات الديون والأصول الخطرة، كما خسرت أسهمها معدلات تراوحت بين 25 و45%، فمن المتوقع أن يكون للقاح أثر إيجابي كبير على ربحيتها خلال العام المقبل. وقد وأصلت أسعار أسهم المصارف التجارية الكبرى ارتفاعها في سوق «وول ستريت». ويعني نجاح اللقاح، في حال اعتماده رسمياً، محاصرة جائحة كورونا، وبالتالي تراجع المخاطر المالية بالنسبة للقروض التي منحتها للشركات والأعمال التجارية التي تقف على حافة الإفلاس أو أفلست بالفعل. في هذا الشأن، قال المسؤول المالي في مصرف «غولدمان ساكس» ستيفن شير، في مؤتمر في لندن، إن «أخبار العقار جيدة للبنوك». ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المصارف بمعدلات كبرى، خاصة المصارف الأميركية التي راكمت سيولة ضخمة من عمليات التحفيز المالي والنقدي خلال العام الجاري ولديها قرابة 3,7 تريليونات دولار. ومن المتوقع أن يقود اللقاح إلى نمو سريع في الاقتصادات الكبرى في أميركا وآسيا وأوروبا. وحتى الآن، حجزت الدول الأوروبية وأميركا مئات الملايين من الجرعات. وحسب بيانات بلومبيرغ، ارتفع سعر سهم مصرف «جي بي مورغان» بنحو 14% كما ارتفع سعر سهم مصرف «بانك أوف أميركا» كذلك بنسبة 14%. في المقابل، ارتفعت أسهم بعض المصارف المثقلة بالقروض التجارية بنسب تراوحت بين 20 إلى 25%. ويتوقع مصرفيون أن يقود نجاح اللقاح إلى زيادة الربحية للمصارف، ويمنحها المساحة الاستثمارية الواسعة والمتنوعة داخل الولايات المتحدة وأوروبا وخارجها. وبالتالي يتوقع مصرف «غولدمان ساكس» أن تتمكن المصارف الأميركية من خفض نسبة الأموال المرصودة لتغطية مخاطر الديون. كما يتوقع مصرفيون أن يحدث العقار تغييراً كبيراً في السياسة النقدية في العالم. وحتى الآن، تعاني المصارف التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا والبابان من تدني هامش الربحية بسبب الفائدة الصفرية والسالبة أحياناً، أي تحت الصفر، والتي تتبعها البنوك المركزية لتحفيز الاستثمار ومنح القروض للشركات والأعمال التجارية. وتشير بيانات مصرفية أميركية إلى أن رفع الفائدة بنسبة واحد في المئة سيرفع دخل البنوك الأميركية بنحو 22 مليار دولار. يُذكر أن أسهم شركات النفط الأميركية الكبرى، وعلى رأسها اكسون موبيل وشيفرون ارتفعت يوم الاثنين بنحو 14%. كما كسبت أسهم شركات الطيران الأميركية نحو 25%. ومن المتوقع أن يشهد الأسبوع الجاري تعاملات ضخمة على شركات الوبآخر السياحية والفنادق الكبرى التي ضربت بقوة المدن الكبرى، خاصة في لندن ونيويورك. وبالرغم من أن العقار المضاد لايزال بحاجة شهدها العالم، لن يكون متاحاً إلا لمجموعة من الدول في الشهور المقبلة، إلا أنه كان له تأثير فوري في رفع المعنويات الاستثمارية في أسواق المال العالمية.

فايزر وبيونتيك تزفان النبأ الأهم للاقتصادات العالمية (Getty)

لا مخاوف

وصف المدير التنفيذي لشركة «فايزر»، البرت بورلا، اللقاح المحتمل لفيروس «كوفيد -19» بانه اكبر تقدم طبي في الحالة عام الماضية، لانه امر غير عادي يا تي في وقت يحتاجه العالم بشدة. كما اضاف بورلا في حديث مع قناة «سي ان ان» ان شركة الادوية ليس لديها اي مخاوف تتعلق بالسلامة حتى الان، ولكن علينا انتظار النتائج. يذكر ان نبا اللقاح احدث انقلابا في اسواق المال العالمية ودفع المستثمرين في آسيا واوروبا واميركا إلى المراهنة من جديد على مستقبل الاسهم المتأثرة.

لقاح كورونا يحدث انقلابا في لعبة التداول الحذر لأسواق المال

اللبرة التركية تعود للتراجع

عادت الليرة التركية للانخفاض أمام الدولار، أمس الثلاثاء، بعد صعودها يوم الاثنين. وجرى تداول العملة التركية عند 8,32 ليرات للدولار، وبذلك تكون العملة الأميركية قد صعدت بنسبة 3,12%، وفقاً لموقع «بلومبيرغ». وتراجعت الليرة التركية الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي إلى 8,58 أمام الدولار، وهبطت بنسبة 30% أمام الدولار خلال العام. وعقب هذا التراجع أصدرت الرئاسة التركية قراراً يقضي بإقالة محافظ البنك المركزي، مراد أويصال، من منصبه وتعيين ناجي أغبال، رئيس إدارة الاستراتيجية والموازنة بالرئاسة، خلفاً له. وتسعى تركيا لزيادة الصادرات من أجل الحصول على عملات صعبة في وقت خسرت فيه دخل السياحة.

في هذا الصدد، أعلن مسعود أوكسون، رئيس جمعية مصنّعي الأواني الزجاجية في تركيا، أن بلاده تستهدف تصدير ما قيمته 4,6 مليارات دولار من منتجات هذا القطاع. وأضاف في حديثه للأناضول، أن قطاع الأواني الزجاجية، شهد حيوية واسعة خلال الصيف الماضي، معرباً عن توقعهم المزيد من النشاط فيه، مع حلول احتفالات رأس السنة الميلادية. وأشار إلى أن صادرات تركيا من الأواني الزجاجية، بلغت 3,84 مليارات دولار، خلال الأشهر الـ 10 الأولى من العام الحالي.

(العربي الجديد)

دعاوى الاحتكار تطارد غوغل

تطارد قضايا الاحتكار شركة غوغل الأميركية التي تسيطر عالمياً على سوق البحث على شبكة الإنترنت. وحسب صحيفة «فايننانشيال تايمز» البريطانية، تلقت هيئة مراقبة المنافسة في الهند طلباً بالتحقيق في الروابط ما بين متجر التطبيقات التابع لـ«غوغل» «غوغل بلاي» وخدمتها المالية، وذلك بعدما أظهرت التحقيقات الأولية أن الشركة الأميركية تزيح المنافسين بطريقة غير عادلة. وشددت الإدارة الهندية على أنها توصلت إلى وجهة نظر أولية مفادها أن اشتراط استخدام «غوغل بلاي» لشراء التطبيقات أو تنفيذ مدفوعات داخل التطبيق في متجر «غوغل بلاي» فرض حالة غير عادلة تتسم بالتمييز ومنعت الوصول إلى التطبيقات المنافسة. ومن المقرر استمرار تحقيقات السلطات الهندية 60 يوماً. من جانبها نفت «غوغل» استفادتها من أي هيمنة على السوق من خلال نظام التشغيل «أندرويد» أو متجر «غوغل بلاي»، كما أعربت عن ثقتها في أن التحقيقات ستكتشف أن «غوغل بلاي» تعمل في بيئة تنافسية. ولا يتوقع محللون أن تكون السلطات الهندية التي تعمل على كسب شركات التقنية الأميركية التي لديها مقار في الصين إلى أراضيها، قاسية مع غوغل في التحقيقات القانونية بشأن الاحتكار. وواجهت غوغل تحقيقات مماثلة بشأن الاحتكار في فرنسا والعديد من دول العالم.

(العربي الجديد)

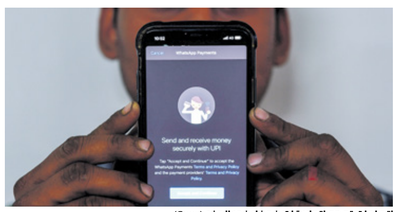

الهامات توجه للتطبيقات غوغل في الهند (Getty)

محل صرافة في إسطنبول (Getty)

علاقة عمالقة التقنية بإدارة بايدن

أشادت أوساط سيليكون فالي بفوز الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية، لكنها تتوقع مواجهة عدم ثقة من السياسيين من جميع الأطياف الذين يشعرون بالقلق إزاء القوة المطلقة لعمالقة التكنولوجيا. وقال داريل ويست الباحث في مركز الابتكار التكنولوجي في معهد بروكينغز «تعرف شركات التكنولوجيا الكبرى أن الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء يشتكون من الطريقة التي تتصرف بها الصناعة ويستعدون لمزيد من الرقابة والتنظيم».

وتأتي المرحلة الانتقالية هذه وسط تزايد «سطوة التكنولوجيا» فيما يناضل المشرعون وصانعو السياسات لإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والهجرة وغيرها من القضايا القضائية للسلطات الأميركية ضد «غوغل» و«امازون» و«فيسبوك» و«آبل» بسبب إساءة استخدام مركزها النافذ بعد تولي جو بايدن منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني.

ومن المتوقع أن تستمر الشكوى المقدمة من الحكومة وولايات أميركية ضد مجموعة «غوغل» بسبب سعيها الاحتكاري غير القانوني للبحث والإعلانات عبر الإنترنت لسنوات. ويمكن أيضا استهداف «آبل» و«فيسبوك» و«أمازون» التي تواجه أصلاً إجراءات قانونية عدة. ويرغب الجناح اليساري للحزب الديمقراطي بالقضاء على هذه المجموعات. لكن دانيال أبفز من شركة «ويدبوش سيكيوريتيز» قال «بما أنه من المرجح أن يحتفظ الجمهوريون بالغالبية في مجلس الشيوخ، يستبعد المستثمرون إمكان إقرار تغييرات كبيرة في قوانين مكافحة الاحتكار». وسيعتمد التوجه الذي ستتخذه هذه الدعاوى القضائية أيضاً على هوية وزير العدل ورئيس وكالة حماية المستهلك، وهما منصبان سيتعين على جو بايدن تجديدهما. ومع ذلك، يفترض أن تكون العلاقات بين البيت الأبيض وعمالقة الإنترنت أقل اضطراباً مما كانت عليه في عهد دونالد ترامب خصوصا بعد حرص العديد من الوجوه التكنولوجية البارزة من أمثال بيل غيتس وجيف بيزوس وشيريل ساندبرغ على تهنئة جو بايدن بعد فوزه. كذلك، تربط علاقة نائبة الرئيس المنتخب كامالا هاريس الساتورة من ولاية كاليفورنيا علاقة وثيقة بالقطاع.

ويأتي الانتقال وسط نقاش حاد في واشنطن حول قواعد الإنترنت بما في ذلك مسؤولية وسائل التواصل الاجتماعي والخصوصية على الإنترنت. ويبدو أن الموضوع الأكثر إثارة للجدل هو ما يسمى بقانون القسم 230 الذي يحمي الخدمات عبر الإنترنت من مسؤوليتها عن المحتوى الذي ينشره الآخرون.

نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس مع احد قيادات التقنية الأميركية (Getty)

(فرانس برس)

رؤية

ترامب ضحية لكوفيد؟

شريف عثمان

لم يكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ليفرح بخسارته الانتخابات بأغلبية ساحقة كما تصور البعض، حيث صوت لصالحه أكثر من 70 مليون أميركي، أو ما يقرب من نصف من أدلوا بأصواتهم في أشرس معركة انتخابية تشهدها الولايات المتحدة، رغم حملات الدعاية المناوئة له على مدار أربع سنوات كاملة في أكبر وأهم وسائل الإعلام الأميركية.

أحب ترامب أو أبغضه، لكن الأرقام تشير إلى أن الرجل وفريقه الاقتصادي حققوا أرقاماً ناجحة على مدار السنوات الثلاث الأولى من رئاسته، كانت كفيلة بأن يكون الاقتصاد هو بوابة عبور الرئيس الأكثر جدلاً في تاريخ الولايات المتحدة إلى فترة رئاسية ثانية. حقق ترامب معدلاً لنمو الاقتصاد يتجاوز 2% في كل سنة من تلك السنوات، واقترب من 3% في 2018، ووصل بمعدل البطالة إلى 3,5%، وهو أقل مستوى تشهده البلاد منذ ما يقرب من نصف قرن، كما حقق أقل معدل بطالة للأقليات من أصول أفريقية ولاتينية في الولايات المتحدة في تاريخهم.

دعم ترامب شركات النفط الصخري، وشجع البنوك على تخفيف القيود على إقراضها، لتشهد تلك الشركات طفرة في إنتاجها، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة أن تصدّر نفطاً أكثر مما تستورد لأول مرة في تاريخها، ويزداد عدد العاملين في قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة مقترباً من 10 ملايين عامل، تمثل 5,6% من الوظائف الأميركية، وفي نفس الوقت ارتفعت ربحية القطاع المصرفي.

خفض ترامب الضرائب على المواطن الأميركي، وأقر إصلاحات ضريبية سمحت للشركات بزيادة أرباحها الصافية بصورة كبيرة، وشجعت الكثير منها على تحويل أرباحها المحققة في الخارج. توسع ترامب في فرض التعريفات الجمركية على أكبر شركاء الولايات المتحدة التجاريين، الأمر الذي تسبب في زيادة مبيعات وأرباح العديد من الشركات الأميركية، وحفز العديد منها على نقل أعمالها إلى الولايات المتحدة، ولم ينس تعويض من تضرروا من تعريفاته من أصحاب الشركات الأميركية.

أبهر ترامب الأميركيين وغير الأميركيين بتحقيق أطول انتعاش في تاريخ الاقتصاد الأميركي، متجاوزاً أحد عشر عاماً، وبتحطيم أسواق الأسهم الأميركية الأرقام القياسية واحداً تلو الآخر، وارتفاعها بأكثر من 50% من أقل نقطة تم تسجيلها خلال شهر مارس / آذار الماضي، وهو ما حقق مكاسب ضخمة للمواطن العادي الذي تُستثمر نسب غير قليلة من أموال التأمينات والمعاشات الخاصة به في الأسهم، كما لرجال المال والأعمال والمستثمرين.

اقترب ترامب بصورة كبيرة من تحقيق حلمه بالفوز بفترة رئاسية جديدة مطلع العام الحالي، خاصة في ظل الضعف الواضح في المعسكر الآخر، وغياب الشخصية التي يمكن لها أن تتصدى لنجاحات ترامب الاقتصادية، أو التي تستطيع تقديم بديل يسحب الأضواء من الاقتصاد، قبل أن يظهر الوباء الأخطر في المائة عام الأخيرة في الولايات المتحدة، ويتسبب في "قطع التيار الكهربائي" عن أفراح ترامب.

تسبب الوباء، في إصابة أكثر من عشرة ملايين أميركي ووفاة ما يقرب من 240 ألفا منهم. لكن الكارثة في نظرهم كانت في التبعات الكارثية للجائحة، والتي أطاحت كل الإنجازات السابقة! ورغم التحسن الظاهر في بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة الأخيرة، لم ينس المواطن الأميركي أثناء توجهه للإدلاء بصوته في انتخابات الرئاسة أربعين مليون مواطن فقدوا وظائفهم، بعد أن انكمش الاقتصاد بمعدل سنوي 33% خلال الربع الثاني من العام. ورغم أن بيانات وزارة العمل أشارت إلى أن الربع الثالث عوض جزءاً كبيراً مما فقده الاقتصاد، إلا أن نصف هؤلاء العاطلين عن العمل على الأقل لم يجدوا وظيفة حتى الآن.

نجح ترامب في تخفيض معدل البطالة الذي اقترب من 15% في أوج أزمة الفيروس، إلا أنه ما زال ضعف ما كان عليه بداية العام، رغم تخطي عجز الموازنة الفيدرالية 3 تريليونات دولار، وارتفاع الدين الحكومي الأميركي لأعلى مستوياته على الإطلاق، متجاوزاً 27 تريليون دولار. أثبتت الشهور الأخيرة أن عجلات قطار الانتعاش الاقتصادي آخذة في التباطؤ، بعد أن تراجع عدد الوظائف الجديدة التي أضافتها الشركات خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول المنتهي للشهر الرابع على التوالي، ليبقى عدد من يحصلون على تأمينات البطالة أكثر من 21 مليون أميركي.

أدرك المواطن الأميركي أن وعود ترامب غير قابلة للتنفيذ، وأن رخاء ما قبل الوباء، وتسابق الشركات على مضاعفة أجر الساعة للعامل، لن يعود قبل التوصل إلى لقاح يمنع الإصابة بالفيروس واختباره، ثم توفيره بأسعار مقبولة للمواطنين، وهو ما لا يتوقع أحد أن يحدث قبل مرور فترة من الزمن.

استعاد الاقتصاد جزءاً كبيراً من عافيته خلال فترة وجيزة، إلا أن الانتعاش لم يكن شاملاً، وابتعد عن القطاعات الحيوية التي تجر الاقتصاد معها، وزاد من غضب المواطنين على ترامب فشله في تمرير حزمة إنقاذ الاقتصاد التي كانت كفيلة بتحسين أحوالهم المعيشية وسداد ما تراكم على من فقدوا دخولهم من ديون. لم تقتصر المشكلة على ما حدث بالفعل، حيث سيطر القلق على المواطنين بسبب غموض الرؤية لمستقبل تتحسن فيه أحوالهم. ويعودون لممارسة أعمالهم وتحصيل دخولهم كما كان الحال قبل عام.

لم يسامح الأميركيون رئيسهم الذي وعدهم أكثر من مرة خلال الشهور الثمانية الماضية بالقضاء، على الفيروس وفتح الاقتصاد وإعادة الانتعاش الاقتصادي، فصبوا جام غضبهم عليه في صناديق الاقتراع. لينهوا واحدة من أخطر الفترات التي عاشتها الولايات المتحدة وأغلب دول العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولتبدأ ماكينات الإعلام الأميركي في أول يوم عمل بعد إعلان نتائج الانتخابات في الترويج للتوصل إلى لقاح يمنع الإصابة بالفيروس ويتلقى أولياء الأمور رسائل تطلب منهم إعادة أبنائهم إلى المدارس مع بداية الفصل الدراسي الجديد، وتبدأ «كل المياه» في العودة إلى مجاريها في الأراضي الأميركية. وطبعاً كل هذا جاء مصادفة!